

الميزانية التشاركية آلية لتحسين أداء المالية المحلية في الجزائر

- بين حتمية التفعيل وآليات التجسيد -

The participatory budget is a mechanism for improving the performance of local finance in Algeria - between imperative -Activation and embodiment mechanisms

تاريخ القبول: 2021/06/02

تاريخ الإرسال: 2020/09/28

وتبعاً لذلك عزز الدستور الجزائري بعد تعديله سنة 2016، وكذا النصوص القانونية للجماعات المحلية مبدأ الميزانية التشاركية، إلا أن غياب قواعد الممارسة ومتطلبات التجسيد ومعايير التقييم أبقاها حبيسة النصوص، ومع تفاقم الوضع الحالي على المستويين المالي والتموي وظهور بوادر إنسداد قنوات الإتصال بين السلطة والمجتمع، أصبح تجسيد الميزانية التشاركية أكثر من ضرورة، لبعث العمل التشاركي والرفع من نجاعة الخدمة العمومية فضلاً عن تعزيز الثقة بين المواطن والمنتخب تجسيدا للحكامة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية؛ الميزانية التشاركية؛ المالية المحلية؛ الحكامة المحلية الرشيدة.

Abstract:

The study aims at examining the theoretical and practical bases of the participatory budget and its success factors. As a new mechanism

صالح بوجلاب*

مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي
المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
boudjellab.salah@cu-tipaza.dz

فارس فضيل

مخبر الجغرافيا، الاقتصاد والتبادل الدولي
جامعة الجزائر3
faresfodil@univ-alger3.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأسس النظرية والتطبيقية للميزانية التشاركية وعوامل نجاحها، بوصفها آلية جديدة لتدبير الشأن المحلي في الجزائر، والتي من شأنها تصحيح وضعية سوء إدارة الموارد المالية للجماعات المحلية وفق منهجية التسيير بالأهداف كبادرة لإصلاح المالية المحلية.

*- المؤلف المراسل.

for local affairs in Algeria, it will correct the poor management concerning the financial resources of local communities. According to the methodology of managing the

objectives it is a start to the reform of local finances.

Accordingly, the Algerian constitution as amended in 2016, as well as the legal provisions of the local communities, reinforced the principle of a participatory budget. However, the absence of the rules of practice, the requirements of embodiment and the criteria of evaluation has been kept locked in the texts, with the current situation on the financial and development levels worsening and the signs of a blockage in the channels of

communication between the Authority and society emerging ;The embodiment of the participatory budget has become more than necessary, in order to promote participatory action and increase the effectiveness of the public service as well as the strengthening of trust between the citizen and the elected as an embodiment of good governance.

Keywords: Localcommunity; participatory budget; local finance; good local governance.

مقدمة:

يعود ظهور فكرة التشاركية في إعداد وتنفيذ المشاريع الإستثمارية على المستوى المحلي، إلى عيوب فلسفة المركزية في إعداد ميزانية البلديات، والنظرة الأحادية في تحديد حاجيات الجماعة المحلية واتسامها بالطابع الإداري الصرف رغم الدور المنوط بالمجالس المنتخبة ديمقراطيا؛ ونتيجة للحراك الشعبي الواسع والاحتجاجات التي شهدتها المناطق التي تنعدم فيها التنمية في البرازيل، جاءت الحاجة إلى إشراك مواطني تلك القرى في عملية توزيع موارد بلدياتهم، واستعانَت الحكومة البرازيلية بخبراء علم السياسة والاقتصاد لإيجاد مخرج لأزمة التنمية في تلك المناطق النائية فظهرت فكرة "الميزانية التشاركية" بإدماج أكثر للسكان في إدارة الموارد المالية للجماعة المحلية؛ وبفضل النتائج المذهلة المحققة لهذه التجربة تنمويا، وما تبعها من استقرار سياسي وأمني بدأت الكثير من الدول إستتساخ التجربة البرازيلية.

وأمام الظروف الراهنة في الجزائر والمشابهة إلى حد بعيد تلك التي ميزت البرازيل، والمتمثلة في الحراك الشعبي نتيجة سوء إدارة الموارد والتفشي المتنامي للفساد، كان لزاما على السلطات الجزائرية التوجه والعمل على تفعيل آليات الحكامة الجيدة، والتي من بينها آلية "الميزانية التشاركية" تجسيدا للمبادئ التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016، وكرسها دستور 2020.



تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فلسفة نظام الميزانية الحالي للجماعات المحلية، وإعطاء إطار نظري وتطبيقي عن الميزانية التشاركية وبيان العوامل التي يجب أن تتوفر لنجاحها، إضافة إلى تحليل سبل تفعيلها لتسيير المشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية في الجزائر بما يحقق التنمية المحلية المنشودة، ولكي نتمكن من معالجة الموضوع قمنا بتحديد الإطار الزمني للدراسة الذي يتوافق مع سنوات 2016، 2017، 2018، 2019 للوقوف على مستجدات الميزانية التشاركية في الجزائر، وواقع التوجه نحو تفعيلها محليا، مع تحليل مختلف القوانين والتنظيمات المرتبطة بها بالإعتماد على المنهج الوصفي خلال فترة الدراسة.

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن تطبيق الميزانية التشاركية في تدبير الشأن المحلي لمعالجة ضعف أداء الميزانية المحلية في الجزائر؟ وماهي متطلبات نجاح ذلك؟

وللإلمام بالإشكال الرئيسي تتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية والعملية للميزانية التشاركية؟
- فيما تتمثل دواعي تطبيق الميزانية التشاركية في الجزائر وماهي شروط نجاح ذلك؟

- ما هي المتطلبات التي يجب توفرها للإنتقال للبناء التشاركي لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر وآليات تطبيقها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- الميزانية التشاركية مخطط وأسلوب لتنفيذ العمليات المالية للجماعات المحلية وفق مبدأ المقاربة التشاركية في إتخاذ القرار.

- يعتبر توفر إرادة السلطة والتزام الفاعلين في المجتمع المدني شرطين أساسيين لنجاح تطبيق الميزانية التشاركية.

- يلعب وعي المجتمع المدني وإحساسه بروح المسؤولية والمواطنة، الدور الحاسم في نجاح البناء التشاركي للميزانية المحلية.

محاور الدراسة: قصد الإلمام بالموضوع والوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكال الرئيسي والأسئلة الفرعية، تم تقسيم البحث إلى محورين كما يلي:



المحور الأول سنتطرق فيه إلى مفاهيم نظرية وتطبيقية حول الميزانية التشاركية، وتحديد الأسباب التي دفعت الجزائر لترسيخ الرقابة التشاركية في تدبير الشأن المحلي. المحور الثاني سنتناول فيه تقديمًا لمقترح اعتماد الميزانية التشاركية كأداة لإصلاح ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، من خلال ترسيخ متطلبات الحكامة الجيدة في تسيير الشأن المحلي.

المحور الأول: الأسس النظرية والتطبيقية للميزانية التشاركية

إن إنتشار الوعي ووسائل التواصل ساهمت في بروز هيئات مجتمعية كشريك أساسي للسلطتين المركزية والمحلية، كما أن الإتجاهات الحديثة في إدارة التنمية المستدامة تتطلب مشاركة حقيقية من قبل الإدارة المحلية، ولا يتسنى ذلك إلا بتفعيل دور جميع فئات المجتمع المدني، إلا أن هذا النهج غير شائع الإستخدام في كثير من الدول النامية، لأسباب تتعلق أساسا باقتصرها على إنتخاب ممثليها وعدم رسوخ التجربة التشاركية لدى الطرفين، لذا سنتناول مفاهيم حول الميزانية التشاركية، وتحديد الأسباب التي دفعت الجزائر للتدرج في ترسيخ العملية التشاركية في تدبير الشأن المحلي.

أولاً: مفاهيم حول مميزات الميزانية التشاركية

يرتبط تبني الميزانية التشاركية محليا بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بإشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي؛

1- الميزانية المحلية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية: يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتيح للمواطن الإنخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة"⁽¹⁾، وتبعاً لذلك لا يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها أي بوصفها مفهوماً، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعية على ذمتها وذلك في العلاقة بالهدف المقصود من تكريسها، وتُسند الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها"⁽²⁾، ومنه التشاركية في إعداد مشروعات مدونة الميزانية المحلية وفرض الرقابة الشعبية عليها.

2- القرار المشترك صلب إعداد الميزانية المحلية: يمكن للديمقراطية التشاركية المحلية أن تأخذ عدة أشكال وذلك بالربط بين الفعل التمثيلي والتشاركي معا،



بمشاركة المواطنين في مداوات المجالس المنتخبة من خلال الإقتراحات المقدمة عبر عدة آليات منها الميزانية، على سبيل المثال يفرض القانون على البلديات في جنوب إفريقيا وضع آليات مؤسساتية تشاركية لإدارة الشؤون المحلية لاسيما فيما يتعلق بمسائل التخطيط المحلي، الميزانية، والتصرف في طريقة الإنجاز⁽³⁾.

وبدأت أولى أسس الميزانية التشاركية التطبيقية في مدينة بورتو ألفيري بالبرازيل سنة 1989، وانتشرت في باقي دول العالم بحيث بلغت أكثر من 2000 تجربة للميزانية التشاركية عبر العالم⁽⁴⁾؛ وكرس الدستور الجزائري الديمقراطية التشاركية في نص المادة 15 من دستور 2016 "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"⁽⁵⁾، تعبيراً عن إرادة الدولة في التوجه نحو تبني التقارب مع المواطنين والفاعلين في المجتمع بغرض القضاء على الفارق الذي قد تحدثه الديمقراطية التمثيلية من جهة وتوحيد جهود التنمية المحلية من جهة أخرى.

3- الميزانية التشاركية تحديد مشترك لتوجيه الموارد العمومية: تعد الميزانية التشاركية أداة متقدمة للقرار المشترك، كما يعتبر تعدد التجارب في هذا المجال في العديد من الدول مؤشر يتطابق مع الصيغ الجديدة لقياس الحكامة التشاركية المحلية، والذي بدوره أضفى إلى ظهور عديد الآليات للتخطيط التشاركي، كما هو الحال للبلدان المغاربية، بحيث يتم إشراك المواطنين في رسم السياسات والبرامج ضمن التعبئة والتخصيص الأمثل لمواردها المحلية في إطار المخطط الجماعي للتنمية.

ثانياً: الميزانية التشاركية للجماعات المحلية

يرتبط تبني التشاركية في إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية (ميزانية البلدية والولاية) على عدة آليات وتوفر عدة متطلبات سنتناولها فيما يلي:

1- تعريف الميزانية التشاركية: "هي آلية يقرر بواسطتها السكان تخصيص كل أو بعض الموارد العمومية المتوفرة أو يتم إشراكهم في القرارات المتعلقة بهذا التخصيص"⁽⁶⁾، وقد عرفها تقرير الأمم المتحدة سنة 2008 بأنها "عملية مبتكرة في صنع القرار حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذها، وتعقد اللقاءات على مدار السنة لمنح المواطنين الفرصة لتخصيص الموارد وتحديد أولويات السياسة الاجتماعية ورصد الإنفاق العام"⁽⁷⁾.



من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن الميزانية التشاركية أداة من أدوات الإعداد والرقابة الشعبية على ميزانية الجماعات المحلية لتقييم التصرف المحلي، وآلية لإضفاء الشفافية على القرارات المتعلقة بالمخطط الإستثماري في إطار توجيه المخصصات المالية حسب الأولويات التي يطلبها المواطن.

2- أنواع الميزانية التشاركية: تتعدد وتختلف حسب النموذج التشاركي المراد إتباعه والأهداف المراد بلوغها، أخذا بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والاجتماعية إلا أنها لا تخرج عن ثلاث أبعاد المثلثة في البعد المكاني (المحلي)، والتشاركي (الأولويات)، والبعد المالي، وقد جاء في دليل "القرار المشترك كنموذج آلية الميزانية التشاركية" للمغرب الشقيق الصادر بالشراكة مع الهيئة الألمانية للحكامة لسنة 2017 ما يلي: "كل أنواع الميزانية التشاركية لا تعدو أن تنبثق عن إحدى المقاربات الثلاث، المقاربة الموضوعاتية، الترابية (المحية)، والاجتماعية".

أ- الميزانية التشاركية الإقليمية (المحلية): تتمحور حول تركيز العمل التشاروري على المناطق ذات الأولوية في التنمية، بإعتماد مبدأ الموضوعية في تسجيل المشاريع دون أن تمتد إلى تراب الجماعة المحلية بحيث يتم إعتماد مشاريع خاصة بها، ويسمح هذا النوع من الميزانية التشاركية بتوجيه الأموال العمومية ومجهودات الجماعة المحلية للمناطق ذات الأولوية كالمدين العتيقة، الأسواق، المناطق ذات الكثافة السكنية.. الخ.

ب- الميزانية التشاركية الموضوعية: هي تلك الميزانية التي "تتعلق بمواضيع محددة سلفا، والتي يجب أن يندرج إقتراح المشاريع ضمنها من طرف المشاركين"⁽⁸⁾، بالنظر للأولويات التي يحتاج إليها في الإقليم كالبيئة، الطرق، المياه وصرف المياه المستعملة.

ج- الميزانية التشاركية الإجتماعية⁽⁹⁾: تستهدف هذه المقاربة محاولة إدماج فئات معينة من الساكنة المحليين في الحياة الديمقراطية خاصة الشباب، النساء، الأشخاص المسنين، ذوي الإحتياجات الخاصة، بحيث يستمع لمقترحات مشاريعهم.

3- مبادئ الميزانية التشاركية: إضافة إلى المبادئ التقليدية المتمثلة في السنوية، الشمول، الوحدة، عدم التخصيص، تستند الميزانية التشاركية في عملية إعدادها وتنفيذها على مبادئ الحكامة الرشيدة في تسيير الشأن المحلي، وتتمثل في ما يلي:

أ- المشاركة: بتداول المعلومة، التشاور حول المشاريع والتصويت عليها؛



- ب- الإستمرارية: وذلك بتكرار العملية التشاركية كل سنة وتحسينها؛
- ج- التكيف: حسب المناطق والثقافة ومكونات المجتمع المدني؛
- د- ضمان العدالة الإجتماعية والمساواة: وذلك بمشاركة جميع فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة وغير الناجية؛
- هـ- الشفافية، الإفصاح: نشر المعلومات حول المخصصات المالية المرصودة لذلك، ومدى توفر الموارد الضرورية.. الخ.

4- آليات الانتقال للبناء التشاركي في إعداد الميزانية المحلية: لقد خلصت عدة دراسات أجريت على تجارب الميزانية التشاركية في عديد الدول التي تبنت هذا المنهج إلى أن إشراك المواطنين، والفاعلين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي يتطلب توفر الموارد الكافية، ويمكن تقديم عدة ميثاقيات لتمويل الآلية التشاركية على المستوى المحلي نذكر منها:

أ- تفعيل العمل الجماعي: حق إنشاء الجمعيات مضمون⁽¹⁰⁾، مبدأ دستوري كرسه المشرع الجزائري في قانون الجمعيات رقم 06-12⁽¹¹⁾، لكن يبقى غموض كثير من المواد، وصعوبة الحصول على الإعتماد، على الرغم من وجود إرادة سياسية لتسهيل منح الإعتماد لكل الطلبات لإنشاء جمعيات، لكن تبقى إشكاليات التمويل والرقابة أمر يصعب من استمراريتها ويعيق العمل الجماعي، بالإضافة إلى تبعيته وانسياقه وراء الأغراض الشخصية والحزبية، وانحرافه في كثير من الأحيان عن الدور المنوط به لعدة أسباب منها الضغوط الممارسة من طرف أصحاب النفوذ، الإعتماد شبه الكلي على إعانات الدولة وفرض رقابة على مصادر تمويلها⁽¹²⁾، ما يجعلها كأداة لتوجيه الرأي العام خدمة لأجندات سياسية وحزبية معينة.

ب- إرساء إجراءات التشاور الإجبارية: يعتبر تقنين إجراءات التشاور وتعديلها كلما اقتضت الحاجة من أهم الأسباب التي تقوم عليها عملية إعداد الميزانية التشاركية، والمتمثلة في الشفافية، المساواة، ضمان وصول المعلومة، قصد الإعداد التشاركي لمخطط التنمية والإستثمار المحلي، كما تجسد كل من المجالس المحلية للتنمية، اللجان الجهوية الاستشارية للتنمية، فرق الميزانية، الجمعيات، ولجان الأحياء أسس ومتطلبات مبدأ التشاور على المستوى المحلي.

ج- الاستفتاء المحلي التقريري: كرسست العديد من البلدان الاستفتاء المحلي التقريري، والذي يكون غالبا بمبادرة من السلطة المحلية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، فنلندا، إيرلندا...)، وفي بعض الحالات بمبادرة من السكان (ألمانيا، سويسرا)، وفي تونس يعتمد مشروع مجلة الجماعات المحلية التونسي بمبادرة من السلطة المحلية أو بمبادرة من عشر 10/1 ساكني الجماعة المحلية، حول البرامج والمشاريع المتعلقة بإختصاصها.

د- تكوين العنصر البشري ونشر الوعي: وضع إستراتيجية تكوين بيداغوجي علمي للعنصر البشري وإنتهاج سياسة إعلامية تحسيسية، من أجل تقوية قدرات الموظفين، المواطنين، أعضاء المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في إكتساب معرفة ودراية بأسلوب الميزانية وإمتلاك آليات حوكمتها لتحقيق النجاعة لعمليات تنفيذها.

هـ- رقمنة الإدارة إستغلال تكنولوجيا الإعلام والإتصال: من خلال القيام بحملة واسعة في أوساط المواطنين للتعريف بكيفيات العمل التشاركي في مجال الميزانية المحلية، بإستعمال مواقع الأنترنت، إعلانات، إجتماعات الأحزاب، فرق ولجان المالية، مع إنشاء منصة إعلامية للتحسيس بأهمية الميزانية في بلوغ أهداف التنمية.

و- الإعداد التشاركي لمخططات الاستثمار المحلي: يعتبر إعداد مخطط مشاريع التنمية البلدية⁽¹³⁾ أحد أسس تسيير الجماعة المحلية، والذي يعتبر مجالا مهما لمشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنين في إعداد وإبداء الرأي، من خلال وضع الجماعة المحلية لقاعدة بيانات حول المشاريع المقترحة من طرف المواطنين، للمناقشة، الإنتقاء والجدولة في التنفيذ، والتي من شأنها تشجيع مبادرات الإبداع المشجعة لجودة الإنفاق وإمتلاك الحلول العملية والتقنية لحلحلة المشاكل المعاشة.

ثالثا: مراحل الميزانية التشاركية

يتم إعداد الميزانية التشاركية وفق مراحل ومنهجية معقدة نوعا ما، كما تتطلب المرور بعدة مراحل نبرزها في ما يلي:

1- المرحلة التمهيديّة (إطلاق العملية): يتطلب انطلاق عملية إعداد تصورات لبطاقة المشاريع بالتشاور مع المواطنين توفر عدة شروط نذكر منها:
-الالتزام الرسمي من طرف السلطة المركزية، بسن قوانين تلزم بالعمل التشاوري



عند إعداد المشاريع التنموية، وقواعد تنظيمية وتأطيره، من خلال تخصيص مبالغ مالية لهذه المشاريع ضمن قسم التجهيز والاستثمار، وكمثال على ذلك خصصت كل من بلدية القنيطرة المغربية مبلغ 5000.000 درهم⁽¹⁴⁾ من مجموع قسم التجهيز في إطار المخطط التشاركي 2017-2022، أما مديني بورقيبة وتوزر فخصصتا نسبة 2٪ و12٪ من مجموع ميزانية الاستثمار⁽¹⁵⁾ من أجل تجميل المدينة وإصلاح الطرق.

- تكوين لجنة المالية والفرق المتخصصة في الميزانية التشاركية⁽¹⁶⁾: يعين المجلس الشعبي للجماعة المحلية بالتنسيق مع لجنة المالية والميزانية فريق أو فرق عمل تتكفل بإعداد السياق العام، وتتبع حسن سير العملية، والذي يعتبر النقطة المؤسسية الثابتة للميزانية التشاركية داخل إدارة الجماعة المحلية، يعمل بالتنسيق مع مندوبي الأحياء وممثليهم، مجلس الشباب، الجمعيات، الخبراء وكل من يساهم في العملية وذلك بعقد منتديات لمناقشة الحاجيات وتحديد الأولويات.

- وضع آليات الإعلام وتوصيل المعلومة: يقوم الجهاز الإداري المكلف بالعملية، بإصدار الدعوات للمواطنين ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، باستعمال كل الوسائل المتاحة وفق جدول زمني معد مسبقا، وإطلاعهم بكل معلومة تخص الموارد المتاحة عن التوجهات العامة للميزانية، الإستثمارات العمومية، الديون والأعباء، معوض بطاقات جمع المعلومات عن مختلف الآراء لتيسير دراستها.

- ضبط قواعد المشاركة: يعتبر تحديد إطار لكيفيات المشاركة من أهم شروط نجاح الميزانية التشاركية؛ وذلك بوضع دليل عمل (إتفاقية شراكة) بين مختلف الفاعلين، يضبط بإطار قانوني ويحين دوريا، بأخذ رأي جميع الشركاء.

2- مرحلة المناقشة والتصويت على الميزانية: يتم ذلك من خلال الخطوات التالية؛

أ- **منتديات الدراسة والتشخيص**: تعتبر لقاءات لدراسة المقترحات ومناقشتها وتشخيص الحلول بصفة جماعية تشاركية مع السكان، ووضع المواطن وممثله أمام الأمر الواقع من خلال إطلاعهم على الموارد المتاحة ومناقشة الحلول الممكنة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال؛ البرمجة السليمة للقاءات، الشفافية والوضوح في الطرح، الإخبار المسبق بالعملية، عدم حصرها في مناطق معينة دون غيرها، تمكين الأحياء من إنتخاب مندوبيهم..الخ، وتتبثق عنها قرارات مهمة بالشراكة مع لجنة المالية وفرق

الميزانية التشاركية تتمثل أساسا في التقييم الصحيح واختيار المشاريع، إعداد بطاقات تقنية للمشاريع مع تحديد تكلفتها وآجال التنفيذ وطرق التمويل، وفق معايير تحدد مسبقا مع مراعاة مجالات إختصاص الجماعة المحلية؛ ففي "مدينة كوينكا الإكوادورية تمثل نسبة مساهمة السكان باليد العاملة والعتاد حوالي ضعف قيمة المشاريع الممولة عن طريق الميزانية التشاركية"⁽¹⁷⁾.

ب- التصويت على المشاريع: تعرض القائمة النهائية التي تم ضبطها من خلال منتديات الدراسة والتشخيص على التصويت العام للمواطنين والمواطنات؛ ويكتسي هذا التصويت عدة أشكال منها العلنية، أو عن طريق الإقتراع الإلكتروني، وبكافة الوسائل الممكنة منها شبكات التواصل الإجتماعي وموقع البلدية، بعدها يتم إدراج قائمة المشاريع التي تم اختيارها ضمن مدونة الميزانية، لتعرض على المجالس المنتخبة للبلدية والولاية.

ج- التصويت على الميزانية⁽¹⁸⁾: تتم المصادقة على الميزانية الأولية للجماعات المحلية في الجزائر قبل 31 أكتوبر من السنة ن-1، وذلك بعد إدراج المشاريع التي تم التصويت عليها في المرحلة السابقة والمتضمنة في القائمة النهائية مرفقة بالوثائق والتقارير التبريرية، كما تجدر الإشارة إلى إمكانية تعديل مقترحات المشاريع ضمن الميزانية.

3- مرحلة الإنجاز والمتابعة: يتطلب حضور رقابي على أرض الواقع ومتابعة مستمرة لتفادي كل العراقيل، كما تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة لإعتبارين أولها أنها تعتبر تجسيد للمشاريع المسجلة بغرض تعزيز العمل التشاركي؛ وامتحان مدى فاعلية الميزانية التشاركية كآلية لتجسيد التسيير بالأهداف.

4- مرحلة التقييم والمراجعة: تسمح هذه المرحلة بقياس مدى مساهمة المواطن في تدبير الشأن المحلي، كمؤشر لتعزيز الثقة بين السلطة والسكان وزيادة المشاركة الشعبية مستقبلا في إبداء الرأي في التسيير المحلي العمومي، ومعايير لقياس الأداء، النجاعة والفاعلية وهنا نقول "إن التأخر في إنجاز الأشغال المصادق عليها يأتي ضمن الإنتقادات الرئيسية للمندوبين ومستشاري الميزانية التشاركية"⁽¹⁹⁾.

المحور الثاني: مكنزمات تفعيل الميزانية التشاركية لإصلاح الميزانية المحلية

بالجزائر



بدأت الجزائر عملية عصرنه نظام الإدارة المحلية بإعتماد أساليب حديثة للتسيير العمومي بما يتلائم والنهج السياسي القائم، لكن يبقى هشاشة وضعف أداء المالية المحلية في تمويل التنمية أبرز التحديات التي تواجه عمليات الإصلاح المنتهجة، لذا إرتأينا البحث في متطلبات وعوامل نجاح أسلوب الميزانية التشاركية كآلية لإصلاح المالية المحلية في الجزائر فيما يلي:

أولاً: الجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر الجماعة المحلية في الجزائر جزئ لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من نظام اللامركزية، الذي يعني توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تباشر مهامها تحت رقابتها، فتنظيم الدولة يستلزم تقسيمها إلى أقاليم، ولاية، بلدية، وتعتبر هذه الأخيرة الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية⁽²⁰⁾، وبالتالي كلاهما يلعبان دوراً رئيسياً في العملية التنموية والسياسات العمومية المسطرة محلياً ووطنياً⁽²¹⁾، من أجل التكفل بحاجيات المواطن كما يقع على عاتقهما مسؤولية ترجمتها في وثيقة الميزانية المحلية وتحديد حاجيات مواطنيها بمشاركة الفاعلين في المجتمع.

ثانياً: دواعي تبني المقاربة التشاركية لإصلاح الميزانية المحلية في الجزائر

تتمثل في مجموعة من العوامل الخارجية (الدولية) وأخرى داخلية، نلخصها فيما يلي:

1- الدوافع الدولية: تزامن هذا الفعل التشاركي مع عدة تطورات شهدتها الساحة الدولية والوطنية⁽²²⁾، أهمها تبني عديد الدول الديمقراطية التشاركية كخيار لتحقيق الحوكمة الجيدة، والصراع المحتدم على التوقع داخل النظام الاقتصادي العالمي بما يسهل الوصول والسيطرة على الموارد بشتى الطرق والمحافظة عليها، ولعل أبرز ما يدل على ذلك هو الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2013، وتراجع الدور التدخلية للدولة في شؤون الموازنة لصالح المجتمعات المدنية وفرض دورها في المجال المالي، وكذا الاندماج وفق المعايير الدولية للمالية والمحاسبة وضرورة مواكبتها.

2- الدوافع المحلية: تتلخص في العوامل التالية:

أ- العامل السياسي: الحراك الشعبي الذي تشهده الجزائر، وإنسداد قنوات الإتصال بين السلطة والمواطن نتيجة للفساد السياسي، وهو دليل قوي على عجز الديمقراطية



التمثيلية على تلبية تطلعات المجتمع، دفع السلطات العمومية نحو إرساء دعائم اللامركزية بتبني الديمقراطية التشاركية، "فالدول التي عرفت مرحلة إنتقال إلى النظام الديمقراطي غالبا ما يزدهر فيها العمل على تطوير وتحديث الميزانية، لأن ما يواكب ظاهرة الديمقراطية هو ارتفاع في مستوى الشفافية والمشاركة على نحو يتيح للمجتمع المدني وجمعياته تعزيز دورها المحوري في السياسة العامة"⁽²³⁾.

ب-العامل المالي: الأزمة الاقتصادية العالمية التي أفرزت تذبذب المداخيل البترولية وإنخفاضها بشكل كبير خاصة بعد الأزمة النفطية 2013، التي ألفت بضلالها على تمويل مشاريع التنمية، وانتشار الفساد نتيجة لأحادية التسيير المالي وضعف النجاعة، والتكاليف الكبيرة للمشاريع دون تحقيقها للجدوى الاقتصادية.

ج-العامل الاقتصادي: ضعف نجاعة المشاريع المتبناة من طرف السلطات الجزائرية أمام أولويات حاجات المواطنين، وارتباط مستويات النمو الاقتصادي بمداخيل البترول نتيجة لضعف الأداء وهشاشة الاقتصاد الوطني.

د-العامل الاجتماعي: الخلل الكبير في توزيع الثروة (توزيع الدخل الوطني) زاد من الفوارق الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية، إضافة لعدم القدرة على توزيع المشاريع بشكل يحقق التوازن الجهوي، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطة المركزية خاصة إذا تحدثنا عن شح موارد معظم الجماعات المحلية.

هـ-العامل التعليمي والثقافي: إزدادت هيئات المجتمع المدني قوة في مطالبتها بملائمة الحاجات اليومية للسكان مع سياسة الميزانية المحلية المنتهجة، وهذا لا يتأتى إلا بتوطيد معرفتها بإجراءات إعداد مشروع ميزانية الجماعات المحلية قبل عرضه على المجالس المحلية المنتخبة، وتنفيذه ومراقبته" إضافة إلى التطور الكمي والنوعي لهيئات المجتمع المدني، جعل منها مكون رئيسيا في عملية البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية الاجتماعية، ليس فقط على مستوى الفعل الميداني بل على مستوى التفكير الذي يأطر الفعل في اتجاه مشاركة مواطنة"⁽²⁴⁾.

و-العامل القانوني والإصلاحي: بروز الاتجاه الإصلاحي على الساحة الوطنية ممثلا في النخبة الجامعية ونتائج الأبحاث التي قامت بها، وتوصياتها بضرورة إيجاد مخرج للتنمية الوطنية والمحلية، من خلال المطالبة بمراجعة القوانين والتنظيمات المتعلقة



بتسيير المالية العامة ومالية الجماعات المحلية، وهو ما توج بالتعديل الدستوري لسنة 2016 المرسخ للعمل التشاركي على المستوى المحلي، وصدور القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية⁽²⁵⁾ المرتكز على التسيير بالنتائج، وتفعيل معايير التقييم، وما قد يتبعه من مشاريع قوانين لإصلاح مالية الجماعات المحلية في الجزائر، دون إغفال التعديل الدستوري لسنة 2020 وما يتضمنه من تدارك لكثير من المحاور المتعلقة بإعادة التوازن بين السلطات، ودعم أكثر للامركزية التسيير ومشاركة المواطنين في القرار المحلي خاصة ما تعلق بمناطق الظل.

ثالثا: عوامل نجاح تطبيق الميزانية التشاركية في الجزائر

إنّ نجاح آليات تطبيق الميزانية التشاركية حسب ما تم تقديمه سابقا يتطلب توفر عدد من المقومات والشروط الواجب توفرها والمتمثلة فيما يلي:

1- وجود الإرادة السياسية للجهاز المنتخب: إقتناع صنّاع القرار بقواعد هذه الآلية يدفعها إلى التخلي عن بعض الصلاحيات لفائدة المواطنين، وتترجم بإصدار قرار الإعتماد من الطرف الجهاز التداولي، حيث أن عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة في معظم المدن البرازيلية ليست مؤسسية ولا تشريعية، وتعتمد على إرادة هيئات الحكم أو الإدارة المحلية، من خلال حثها للمواطنين على المشاركة والتفاهم على قواعد خوض تجربة الميزانية التشاركية، ما يسمح بتعديل قواعد الإجراءات بما يتناسب مع الواقع المحلي والتنظيم التلقائي للعملية والمحافظة على طبيعتها الإبداعية⁽²⁶⁾.

2- دور وعي المجتمع المدني: يلعب دورا بارزا في مسار الميزانية التشاركية من خلال تعبئة الرأي العام للإنخراط في الآلية مع بيان أهميتها في تحسين تدبير شؤون المدينة، ويقوم من أجل ذلك بحملات المرافعة بغرض فرض إعتقاد هذه الآلية من طرف السلطة المحلية التي لم تبادر من تلقاء نفسها بذلك، كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تثقيف المواطنين في المجالات المرتبطة بتسيير الشأن العام على غرار المالية وبرمجة المشاريع وغيرها.

3- إعتقاد خطة اتصالية ناجمة تستهدف الجميع: أثبتت التجارب الأجنبية في المجال أنّ إعداد خطة اتصالية مدروسة تضمن حظوظا وافرة في النجاح، وتشمل تحديد الفئات المستهدفة بالخطاب واستعمال جميع الوسائط المتاحة على غرار البلاغات



الكتابية، وسائل التواصل الاجتماعي، والهدف هو أن تشمل المشاركة برغم محدوديتها المواطنين من كل فئات المجتمع.

4- الإعداد الجيد للعملية: بإحداث خلية مكلّفة بمتابعة الموضوع تسند إليها عملية التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الموضوع، وتوفير مسيرين محترفين لإدارة منتديات الأحياء وضمان حياد المسار في كافة مراحلها.

رابعا: واقع تفعيل الميزانية التشاركية في الجزائر

أسس التعديل الدستوري لسنة 2016 لمبدأ التشاركية في العمل واتخاذ القرار على المستوى المحلي، وهو ما إنبثق عنه جهود لبلورة عدة مشاريع قوانين وطرح آليات تنظيمية لترسيخ ذلك، نذكر منها:

- ورشات لقاء الولاية لسنة 2016؛

- عزم السلطة الجزائرية سنة 2017 على التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون

الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن مشاريع التي تجسد القيم الدستورية؛
- تقديم وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2018 لمشروع قانون⁽²⁷⁾ جديدة متعلق بالبلدية والولاية ضمن قانون موحد للجماعات المحلية؛ بهدف تمكين المواطن من ممارسة حقه الدستوري عن طريق وضع صيغ وآليات قانونية وتنظيمية مناسبة تسمح بتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، إستجابة لتطلعاتهم؛

- مشروع قانون قيد الدراسة والتمحيص منذ سنة 2018 لتعديل وتأسيس لجباية محلية ذات كفاءة ومردودية، من خلال زيادة الوعاء الضريبي ورفع نسب الضرائب الموجهة للجماعات المحلية، إضافة إلى إتخاذ تدابير لمواجهة التهرب الضريبي؛

- ورشات لقاء الولاية لسنة 2018 لدراسة مدى تقدم عملية إصلاح نظام اللامركزية، والتطرق إلى العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في سبيل تكريس هذا المبدأ منها تثمين وتحسين جودة وإستدامة المرافق العمومية الجوارية⁽²⁸⁾؛

- وضع آليات لتثمين الموارد المحلية، بصدور المرسوم التنفيذي المتعلق تفويض المرفق العام⁽²⁹⁾، والذي يتيح أكثر للشراكة مع القطاع الخاص في عملية تسيير الشؤون العامة، وإصدار تعليمات صارمة بخصوص شروط البيع والتنازل عن الأملاك البلدية وحث هذه الأخيرة على تثمينها⁽³⁰⁾؛



- يعمل المشروع التمهيدي لقانون الجماعات المحلية على تكريس وتعزيز مبادئ الحكامة المحلية الجيدة؛

- قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في جوان 2019 بإصدار تعليمات لمختلف الولايات، والدوائر لبدأ عملية فتح برنامج في الميزانيات الإضافية لتجسيد التشاركية، وقد جاء في التعليمات ما نصه "باعتبار البلدية قاعدة المركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، وفق نص المادة 11 من قانون البلدية رقم 10-11 التي تؤكد على إتخاذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ وعليه يجب حث البلديات على الشروع في إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية، وذلك بدعوة مختلف فعاليات المجتمع المدني، لجان الأحياء والفاعلين المحليين للمشاركة في إقتراح مشاريع ذات بعد تنموي محلي".⁽³¹⁾

إنّ اعتماد هذه المقاربة في إعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائرية يتم بصيغة تدريبية، توجت بإصدار التعليمات الوزارية لكيفيات التطبيق المذكورة أعلاه، وقد تسهم بالفعل في التخفيف من عبئ الوصاية المركزية لصالح المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، وتكريس الإستقلال المالي خصوصا ولا مركزية التسيير عموما.

- بدأت بعض البلديات في الوطن بتطبيق الميزانية التشاركية في إعداد المشاريع التنموية، من خلال رصد أغلفة مالية ضمن قسم التجهيز العمومي من أجل تسجيل البرامج التي تنبثق عن العمل التشاركي مع مواطني البلدية سنتي 2019 و2020، دون أن ننسى الإرادة السياسية في التكفل ببرامج تنمية مناطق الظل، من خلال تنقل المسؤول المحلي لمعاينة الوضع مباشرة مع المواطن، إضافة إلى كل من التقسيم الإداري الجديد المعزز أكثر لمبدأ لامركزية التسيير بغرض تقريب الإدارة من المواطن، والتعديل الدستوري لسنة 2020 الذي سيكون بداية لإصلاحات عميقة.

- تأسيس هيئة طعن غير قضائية، ممثلة في وسطاء الجمهورية في كل ولاية للتبليغ عن التجاوزات المرتكبة من طرف مسؤولي الإدارة في حق المواطن، ووسيلة لإيصال إنشغالاتهم بصفة مباشرة لرئاسة الجمهورية⁽³²⁾.

خامسا: متطلبات تحسين تطبيق الميزانية التشاركية في الجزائر



يقتضي التطبيق المحكم لآلية الميزانية التشاركية في الجزائر توفير عدد من المتطلبات منها⁽³³⁾:

- وجود فريق عمل محلي كفى مدرب على تنفيذ العملية، وموارد إتصال تسمح بتشارك المعلومات مع المواطنين؛
- إدارة جيدة تقوم بإعداد الدراسات المختلفة ودراسات الجدوى لأولوية الطلبات المراد تنفيذها، وكذا تسريع العملية وضمان جودتها؛
- توفير وسائل مواصلات لتتقل الإداريين ونقل الأشخاص الذين يقطنون في مناطق بعيدة إلى مناطق الاجتماعات، وكذا تدريب الموظفين والمواطنين والنواب بصفة خاصة على عملية إعداد الموازنات بالمشاركة؛
- من الضروري إجراء تحليل للنفقات وتحديد الأهداف قبل إتخاذ أي قرار لتنفيذ عملية إعداد الموازنات بالمشاركة.

خاتمة:

بالرغم من الجهود المبذولة لدفع الحركة التتموية محليا بتعزيز اللامركزية المالية والحكامة الرشيدة، فقد زاد من العجز في التسيير المالي المحلي للجماعات المحلية في الجزائر وضع سياسي قائم على الديمقراطية الموجهة، وعدم القدرة على إيجاد حلول للمشاكل التي تآثر على السياسة المالية والتتموية المحلية، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

صحة الفرضية الأولى بحيث تعد الميزانية التشاركية أداة لتخفيف الدولة من عبئ وصايتها المركزية، عن طريق حث الجماعة المحلية على التمويل الذاتي في تدبير الشأن المحلي العام، كما تعتبر كميّار لقياس مدى نجاعة ومصداقية المجالس المنتخبة للجماعات المحلية في الجزائر، وفي نفس الوقت درجة المشاركة والمواطنة.

صحة الفرضية الثانية بحيث يمكن لمشاركة المواطنين في عملية إتخاذ القرار أن تساهم في تنظيم المطالب المجتمعية داخل المؤسسات الرسمية، لكن مشاركتهم لا تتعارض مع حق الاعتراض على نتائج السياسات التتموية المنتهجة، خاصة إذا أثبتت قصورها قصد تجاوز الإنسداد والعجز التتموي القائم.
إلى جانب ما ذكر أعلاه توصلنا إلى النتائج التالية:



إنّ الميزانية التشاركية أداة من أدوات الفعل الديمقراطي التشاركي المصحح والمساعد لأسلوب التمثيل الذي أثبت قصوره، لكنها تحتاج إلى آليات لتطبيقها في الجزائر وتوفر أرضية عمل تستند لمبادئ الحكامة المحلية الرشيدة من خلال مايلي:

- تفعيل التشاركية وإدماجها في صياغة المخططات التنموية المحلية في إطار سياسة مالية محلية إستشرافية ومدروسة، يكون بغرض دعم خيار البدائل العقلانية.
- يجب توفر الإرادة القوية للسلطة المحلية، والوعي وتنظيم هيئات المجتمع كشرطين أساسيين لنجاح الميزانية التشاركية.
- المراقبة الشعبية على مدى فعالية التدابير المالية والتنموية المتخذ من طرف السلطات المحلية، وكذا القيود التي تواجهها ومساعدتها على إيجاد الحلول الممكنة.
- تمهد آلية الميزانية التشاركية في تسيير المالية المحلية لتأسيس حوكمة محلية جيدة، وتزيد من جسور الثقة بين السلطة والشعب ما يعزز لبناء دولة القانون.
- تحث الميزانية التشاركية المسيرين المحليين على اعتماد طرق حديثة للتسيير المالي المحلي، والتقييم الدوري للمشاريع منها التسيير بالأهداف، التدقيق والمراجعة. ومنه نقترح التوصية التالية:
- بُغية دفع الحركة التنموية في الجزائر تتماشيا ومطالب السكان، يفضل تفعيل آلية الميزانية التشاركية من خلال التدرج في إتباع الإجراءات المذكورة سابقا.

الهوامش والمراجع:

(1)- RUI (I), « Démocratie participative », In CASILLO (I), Barbier (R), Blondiaux (L), Chateauraynaud (Fect(dir), Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, <http://www.dicopart.fr/it/dico/democratie-participative>, date de consulte 25/07/2019, a 12^h: 14.

(2)- Courtemanche (G), La seconde révolution tranquille, Démocratiser la démocratie, Montréal, éditions Boréal, 2003, P176.

(3)- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، برلين، ألمانيا، مكتب تونس، 2018، بتصرف، متوفر على الرابطين، www.democracy-reporting.org ، tunisia@democracy-reporting.org

تاريخ الإطلاع، سبتمبر 2019، الساعة: 19:50.

(4)- Yves Sintomer, Carsten Herzberg, Giovanni Allegretti, Les budgets participatifs dans le monde, Une étude transnationale, Dialog Global, N° 25, 2014, p 32- 41.



(5)- المادة 15 من القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، ج ر ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

(6)- TarsoGenro, Ubitaran De Souza, Quand les habitants gèrent vraiment leur ville, Le Budget participatif: L'expérience de Porto Alegre au Brésil, Editions Charles Léopold Mayer, Paris, 1998, cité in CABANNES Yves, «Les budgets participatifs en Amérique latine, De Porto Alegre à l'Amérique centrale, en passant par la zone andine: tendances, défis et limites», pp 128-138, Mouvements 5/2006 (no 47-48), p128.

(7)- عبد الرحمان ماضي، الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، منشورات حوارات، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة أطروحات وأبحاث، العدد 2، الرباط، ص185.

(8)- عبد الله حارسي، تقرير مشترك بين المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ودولة المغرب، الحكامة التشاركية المحلية "القرار المشترك كنموذج آلية الميزانية التشاركية"، جوان 2017، ص19، بتصرف، متوفر على الرابط:

(البوابة الوطنية للجماعات الترابية)، w.w.w.pcnl.gov.ma

تاريخ الإطلاع 10 أكتوبر 2019، الساعة 16:45.

(9)- تقرير مشترك بين المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ودولة المغرب، مرجع سبق ذكره، ص20.

(10)- المادة 54 من القانون 01-16 سابق الذكر.

(11)- تم ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي المادة 54 من القانون 01-16 سابق الذكر.

(12)- راجع المواد 19، 29، 30، و34 من القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12 جانفي

2012 ج، ر، ع 02، المؤرخة في 07 جانفي 2012. ص ص 36، 38.

(13)- المادة 107 من قانون 10-11، المؤرخ في 22 جوان 2010، المتعلق بالبلدية، ج ر ع 37، المؤرخة في 03 جويلية 2010.

(14)- القنيطرة، مخطط نشاط البلدية، ملحق رقم 4 المتعلق بالحوكمة المحلية، نقلا عن تقرير

الحكامة التشاركية المحلية "القرار المشترك كنموذج آلية الميزانية التشاركية"، ص25.

(15)- تقرير الحكامة التشاركية المحلية "القرار المشترك كنموذج آلية الميزانية التشاركية"، مرجع

سبق ذكره، ص25.

(16)- CABANNES Yves, 72 questions courantes sur le budget participatif, ONU-Habitat, Nairobi, 2005, p. 69.

(17)- CABANNES Yves, 72 questions courantes sur le budget participatif, bid, p 68.

(18)- المادة 181 من القانون رقم 10/11 سابق الذكر.



(19) - Cabannes Yves, «Les budgets participatifs en Amérique latine De Porto Alegre à l'Amérique centrale, en passant par la zone andine: tendances, défis et limites», Mouvements 5/2006 (no 47-48), p 128-138,

(20) - المادة 01 من قانون 10-11 سابق الذكر.

(21) - المواد 151 إلى 179 الموضحة لأحكام إعداد ميزانية الولاية من القانون رقم 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية ج ر ع 07 المؤرخة في 29 فبراير 2012.

(22) - ورين كرافتشيك، المشروع الدولي للموازنة، هل يستطيع المجتمع المدني تقديم إضافة الى العملية صنع القرار في شؤون الموازنة؟ صورة عن عمل المجتمع المدني في موضوع الموازنة، المعهد الديمقراطي الوطني NDI، بيروت لبنان، دجنبر 2007، ص4.

(23) - إيثار موسى، بحث قانوني يعرض أسباب تبني المقاربة التشاركية في تحديث الموازنة بالمغرب، أوت 2018، على الرابط

<https://www.mohamah.net/law/>

تاريخ الاطلاع سبتمبر 2019 على الساعة 21:20.

(24) - أمينة لمريني، سالم صبار، دليل إصلاح الميزانية، المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج والمدمجة للنوع الاجتماعي، أعدت من قبل مديرية الميزانية المغربية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سنة 2005، ص65.

(25) - القانون العضوي رقم 18-15، المؤرخ في 22 ذي الحجة 1439 الموافق لـ 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، ج ر ع 53 المؤرخة في 02 سبتمبر 2018.

(26) - أحمد قيذراة، الميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة، على الموقع الإلكتروني <http://ar.leaders.com.tn/article>

تاريخ الإطلاع: 20/10/2019، على الساعة 30:22 بتصريف.

(27) - وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات الإقليمية، الجزائر، 2019.

(28) - ورشات لقاء الحكومة والولاية، 28-29 نوفمبر 2018، موقع الوزارة الأولى، تاريخ تحميل الملف ديسمبر 2019.

(29) - المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2/8/2018 المتعلق بتفويض المرفق العام، ج ر ع 48، المؤرخة في 5 أوت 2018.

(30) - وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، التعليمات الوزارية رقم 1747 المؤرخة في 18 جوان 2019 بخصوص تامين أملاك البلدية.

(31) - التعليمات الوزارية رقم 1699 المؤرخة في 15 جوان 2019، المتعلقة بالظوابط الواجب إحترامها عند إعداد الميزانية الإضافية، الفقرة 7، ص04، غير منشورة.

- (32) - تعليمية الوزير الأول عبد العزيز جراد رقم 179 المؤرخة في 21 أفريل 2020، الصادرة عن الوزارة الأولى الموجة لأعضاء الحكومة والولاية، بخصوص التنسيق مع هيئة وسيط الجمهورية، غير منشورة.
- (33) - أحمد قيدراة، الميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة، مرجع سبق ذكره.